13 November 2001
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٦٧ من جدول الأعمال

نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة
موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها

الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا،
البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، جمهورية كوريا، الدانمرك، السويد،
سيراليون، شيلي، فنلندا، فيجي، كرواتيا، كندا، ليختنشتاين، مالطة، موناكو،
النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة
الأمريكية، اليابان: مشروع قرار

نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة
والأفراد المرتبطين بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٥/٥٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن
سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٩/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي
اعتمدت بموجبه اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها،

وإذ تشير كذلك إلى الرسالة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن موظفي منظومة الأمم المتحدة عامة^(١) والتي تسترعي الانتباه
إلى مشاكل السلامة والأمن التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها،

(١) S/2000/1133، المرفق.

وإذ تعيد التأكيد على الحاجة لتشجيع وضمّان احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي فضلا عن الأحكام ذات الصلة بحقوق الإنسان وقانون اللاجئين،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأخطار والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها في الميدان، وإذ تضع في اعتبارها الحاجة لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية لأنهم،

وإذ تعرب عن قلقها لكون الأفراد المعيّنين محليا معرّضين للهجمات بشكل خاص،

وإذ ترحب بالزيادة الأخيرة في عدد الدول التي انضمت إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وإذ تلاحظ أن عدد الدول التي قامت بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها بلغ حتى تاريخ اتخاذ هذا القرار ٥٤ دولة،

وإذ تضع نصب عينيها الحاجة لإضفاء طابع عالمي على الاتفاقية،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام عن تقريره بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها^(٢) وتحيط علما بالتوصيات الواردة فيه؛

٢ - تناشد جميع الدول النظر في الانضمام إلى الاتفاقية واحترام التزاماتها احتراماً تاماً بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

٣ - تحيط علماً بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن موضوع سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ونطاق الحماية القانونية الحالية وتوصيات اللجنة^(٣)؛

٤ - توصي الأمين العام بمواصلة السعي لإدراج الأحكام ذات الصلة في اتفاقية مركز القوات أو مركز اتفاقات البعثات التي أبرمتها الأمم المتحدة؛

(٢) A/55/637.

(٣) A/55/1024، الفصل الثالث، واو.

- ٥ - تحث الأمين العام والهيئات المعنية بالأمر داخل منظومة الأمم المتحدة على مواصلة اتخاذ سائر التدابير العملية الأخرى التي تقع ضمن نطاق سلطاتها والولايات المؤسسية القائمة لتعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛
- ٦ - تسلّم بالحاجة للنظر في مسألة سلامة وأمن الأفراد المعينين محلياً، والذين يعدون من المعرضين بشكل خاص للأخطار المذكورة ويتعرضون لمعظم حالات الإصابات؛
- ٧ - تقرر إنشاء لجنة مخصصة مفتوحة العضوية لجميع الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك للنظر في التوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره بشأن التدابير الخاصة اللازمة لتعزيز نظام الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛
- ٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية للمشاركة في مداورات اللجنة المخصصة بصفة مراقب؛
- ٩ - تقرر أن تجتمع اللجنة المخصصة خلال الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وتوصي بأن تقوم اللجنة السادسة، في ضوء تقرير اللجنة المخصصة، بالبت فيما إذا كان يتعين عليها مواصلة هذا العمل خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في إطار الفريق العامل التابع للجنة السادسة؛
- ١٠ - تطلب إلى اللجنة المخصصة تقديم تقرير بشأن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين؛
- ١١ - تقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت لدورتها السابعة والخمسين بنداً بعنوان "نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها".